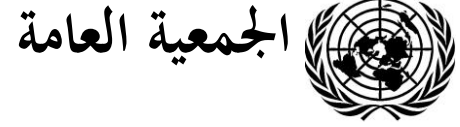


Distr.: General
15 July 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧٢ (ب) من القائمة الأولية*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الحق في الغذاء

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يجيل إلى الجمعية العامة التقرير المؤقت للمقررة الخاصة المعنية بالحق

في الغذاء، هلال إلفير، المقدم عملاً بقرار الجمعية ١٧١/٧٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/74/50

070819 010819 19-12004 (A)



التقرير المؤقت للمقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء

موجز

يركز هذا التقرير على أهداف التنمية المستدامة، وهي حجر الزاوية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بوصفها أداة يمكن أن تحدث تحولا في النهوض بإعمال الحق في الغذاء، وغيره من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولئن لم تقرر الأهداف صراحةً بالحق في الغذاء، فوعدها بعدم ترك أي أحد خلف الركب في إطار السعي إلى تحقيق تمتع الجميع بحقوق الإنسان إنما يشكل مرآة لمبدأي المساواة وعدم التمييز. ولا يزال عدم المساواة، والتوزيع غير المنصف للغذاء والموارد الإنتاجية، يشكل عقبة كؤودا أمام إعمال الحق في الغذاء، ولا سيما لصالح فئات السكان التي تركها الركب خلفه تاريخيا وهيكليا. ومن شأن إشراك تلك الفئات في عملية رسم السياسات وتنفيذ الأهداف، من منظور كلي قائم على حقوق الإنسان، أن يبعثا الحيوية فيما يُبذل من جهود للقضاء على الجوع وسوء التغذية ويمكننا التمتع بالحق في الغذاء.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - ترك جموع غفيرة خلف الركب: استخدام أهداف التنمية المستدامة لمعالجة أوجه عدم المساواة التي تنتقص من الحق في الغذاء
٥	ألف - تعريف "عدم ترك أحد خلف الركب"
٦	باء - التصدي للفتاوت الاقتصادية داخل البلدان وفيما بينها
١٠	جيم - تمكين الفئات التي تعاني من درجة شديدة من عدم المساواة وإشراكها
١٨	ثالثا - تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: إيجاد بيئة مواتية وإصلاح الإطار المؤسسي
١٨	ألف - اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان
٢٠	باء - تعزيز المراقبة والمساءلة
٢١	جيم - تخصيص موارد مالية إضافية
٢٢	دال - التوفيق بين الغايات المجزأة والمتنافسة
٢٣	هاء - بناء القدرات في مجال آليات جمع البيانات وتقديم التقارير
٢٤	واو - تشجيع إشراك القطاع الخاص إشراكا متوازنا
٢٦	رابعا - الخلاصة والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - لا غنى عن إعمال الحق في الغذاء لتحقيق الأهداف الطموحة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتستهدف خطة عام ٢٠٣٠، التي اعتمدها الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ووقعتها ١٩٣ بلداً، أن تكون دليلاً يُسترشد به في بذل الجهود الإنمائية العالمية في الفترة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٣٠ على هدي من أهداف التنمية المستدامة. والأهداف عبارة عن مجموعة من ١٧ هدفاً و ١٦٩ غاية تمثل دعوة عالمية إلى العمل من أجل من أجل القضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع الناس جميعاً بالسلام والرخاء.

٢ - ولا تفر الأهداف صراحةً بحق الإنسان في الغذاء الكافي، على نحو ما نصت عليه المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وورد بمزيد من التفصيل في المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بل تسعى الأهداف إلى إعمال حقوق الإنسان المكفولة للجميع، وتعد بعدم ترك أي أحد خلف الركب - مع ما في ذلك من إشارة ضمنية إلى مبدأي حقوق الإنسان المتمثلين في المساواة وعدم التمييز. ولا يفرض هذا الوعد التزاماً قانونياً على الدول، ولكنه وثيق الصلة بإعمال الحق في الغذاء: فعدم المساواة، وعدم الإنصاف في توزيع الغذاء والموارد الإنتاجية على وجه التحديد، لا يزال أحد أهم الحواجز التي تحول دون إعمال الحق في الغذاء والتمتع بسائر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣ - ويتجاوز الحق في الغذاء الإنتاجية، وهي منظومة المفاهيم التي استند إليها الهدف ٢ (القضاء على الجوع). ويتطلب إعمال هذا الحق معالجة أوجه عدم المساواة التاريخية والهيكليّة التي تنال من المنظومات الغذائية من حيث توافرها وكفائتها وسهولة الاستفادة منها واستدامتها^(١). ومن ثم، يستلزم إعمال الحق في الغذاء مراعاة جميع الأهداف، التي ترمي مجتمعةً إلى تمكين أولئك الذين تركهم الركب خلفه. وينبغي للدول، بوصفها المكلفة الأولى بتلك المهمة، أن تهيم بيئة تفضي إلى التمتع بالحق في الغذاء. فمن شأن تحديد أولويات الأهداف والوصول بين الجزر المنعزلة التي تفرقها أن يسمح بمزيد من الشمول والمشاركة المتوازنة بين رسمي السياسات والعلماء والأكاديميين والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٤ - ومن المؤسف أن تنفيذ الأهداف لا يسير على المسار الصحيح نحو إطلاق كامل طاقتها الكامنة، وأكثر الفئات السكانية تضرراً هي تلك التي تعاني من أكبر درجة من عدم المساواة والتهميش، وخاصةً النساء والأطفال والشعوب الأصلية والفلاحين وتجمعات المهاجرين. ويتباين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تبايناً كبيراً بتباين المناطق وفيما بين البلدان، ولكن أكثر الفئات ضعفاً في العالم هي أكثرها عرضة لأن يتركها الركب خلفه. وحتى عام ٢٠١٩، تفيد التقارير أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ متعثرة في مسيرتها نحو تحقيق أكثر من نصف الأهداف، إذ لم تحرز تقدماً سوى بقدر ضئيل أو لم تحرز أي تقدم

(١) وفقاً لما ذكره خوسيه غرازيانو دا سيلفا ببيان، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يعني إعمال الحق في الغذاء تمكين الناس من إطعام أنفسهم وأسرهم مصونين الكرامة. وهذا يعني ضمان الاستفادة لجميع الأطفال والنساء والرجال في جميع أنحاء العالم من النظم الغذائية الصحية التي يحتاجون إليها لإطلاق كامل طاقتهم الكامنة والحفاظة عليها.

في مجال القضاء على الجوع^(٢). وكذلك، لا يزال الجوع سائداً في أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث سيعيش نحو ٩ من كل ١٠ ممن يعيشون في فقر مدقع في العالم بحلول عام ٢٠٣٠^(٣).

٥ - وعلى الصعيد العالمي، ارتفع الجوع منذ عام ٢٠١٥ حتى بات يعاني منه أكثر من ٨٢٠ مليون شخص^(٤). وقد شهد كل عام ارتفاعاً في معدلات بدانة البالغين، ولا يسير على المسار الصحيح صوب تحقيق أهداف معالجة بدانة الأطفال سوى أقل من ٥ في المائة من البلدان. ويصيب الجوع المستتر أو حالات النقص في المغذيات الدقيقة ملايين من الناس، بمن فيهم الأطفال دون سن ٥ سنوات البالغ عددهم ١٥١ مليون طفل الذين عانوا من التقرم في عام ٢٠١٧^(٥). وتؤدي النزاعات والظواهر الجوية الناجمة عن تغير المناخ إلى زيادة المعاناة البشرية، وتُخلف درجة غير مسبوقه من التشريد، وتتسبب في تدهور سريع في النظم الإيكولوجية البرية والمائية. وتؤدي كذلك إلى عرقلة جهود التنمية المستدامة وتُفاقم عدم المساواة.

٦ - ولا توحى هذه الاتجاهات بأن خطة عام ٢٠٣٠ قد أجهضت بالكامل أو أنها قد وُضعت لتفشل؛ بل كل ما هنالك أن الطاقة الكامنة في أهداف التنمية المستدامة الكفيلة بإنجاز تقدم كبير في أعمال الحق في الغذاء لم تنطلق بعد. وإذا نفذت خطة عام ٢٠٣٠ بطريقة كلية واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، فستكون قادرة على النهوض بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويدعو هذا التقرير إلى زيادة التعاون بين أصحاب المصلحة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى الفئات التي تركها الركب خلفه، من أجل رسم سياسات في إطار الأهداف تعالج أوجه عدم المساواة وتذلل العراقيل الأخرى التي تعترض سبيل الحق في الغذاء. ويقتضي أعمال الحق في الغذاء أن تحول الدول الوعد بعدم ترك أي أحد خلف الركب إلى سياسات ملموسة تتواءم مع قانون حقوق الإنسان؛ وأن تبدي الإرادة السياسية وتقطع الالتزام المالي اللازمين لمعالجة أوجه الضعف في عملية تنفيذ الأهداف؛ وأن تُقدّم الحلول المطروحة للأسباب العالمية للجوع وسوء التغذية على السياسات المقصورة على المجال الوطني.

ثانياً - ترك جموع غفيرة خلف الركب: استخدام أهداف التنمية المستدامة لمعالجة أوجه عدم المساواة التي تنتقص من الحق في الغذاء

ألف - تعريف "عدم ترك أحد خلف الركب"

٧ - يُعتبر المبدأ الشامل المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب أحد أكثر العناصر التحويلية التي ورد النص عليها في خطة عام ٢٠٣٠، إذ أنه يُدمج مبدأي حقوق الإنسان المتمثلين في المساواة وعدم التمييز

(٢) Economic and Social Council for Asia and the Pacific, *Asia and the Pacific SDG Progress Report 2019* (United Nations publication, Sales No. E.19.II.F.9), p. 2.

(٣) The World Bank, "Poverty overview" (www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview)

(٤) FAO and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2019: Safeguarding against Economic Slowdowns and Downturns* (Rome, 2019), p. 3.

(٥) United Nations Children's Fund, World Health Organization and International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, *Levels and Trends in Child Malnutrition: Key Findings of the 2018 Edition of the Joint Child Malnutrition Estimates* (Geneva, 2018)

في إطار أهداف التنمية المستدامة. وإذا طبق هذا التعهد الطوعي تطبيقاً ملموساً، فإنه ”سيكفل أن تكون حقوق الإنسان في صلب الممارسات الإنمائية، وأن يكون أكثر الأشخاص تخلصاً عن الركب في طليعة عمليات التخطيط وتدخلاته“^(٦). ومع ذلك، في ضوء عدم وجود أولوية واضحة وغايات دقيقة داخل الأهداف، ما فتئت الدول تناضل من أجل إعطاء هذا الوعد صبغة تنفيذية بتحويله إلى إجراءات ملموسة في سياساتها.

٨ - وضمان المساواة في حصول الجميع على الغذاء الكافي يستلزم وضع استراتيجية إنمائية شاملة تدعو إلى إحداث تغييرات تحويلية في النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويلزم قانون حقوق الإنسان الدول بتوفير الغذاء وسد الاحتياجات الغذائية للفئات المختلفة، وبضمان حصول أشد الفئات فقراً وأكثرها تهميشاً على فرصة إطلاق طاقاتها الإنمائية الكامنة^(٧). وينبغي أن تركز الإصلاحات التي تُجرى في السياسات عملاً بالأهداف على العقبات التي تعترض سبيل أعمال الحق في الغذاء، مع توسيع نطاق الفرص المتاحة للمجتمع المدني للمشاركة في حوكمة المنظومات الغذائية واعتماد ضمانات قانونية تستهدف القضاء على عدم المساواة والاستبعاد.

باء - معالجة التفاوت الاقتصادي داخل البلدان وفيما بينها

١ - التفاوت الاقتصادي

٩ - في السنوات الأخيرة، بلغ التفاوت الاقتصادي مستويات غير مسبوقه. ففي عام ٢٠١٧، نمت الثروة العالمية بنسبة ٣,١ في المائة^(٨)، ولكن حوالي ٨٢ في المائة من هذا النمو استفاد منه أغنى الناس الذين تشكل نسبتهم ١ في المائة من السكان ويتحكمون حالياً في قدر من الثروة يعادل ما تتحكم فيه نسبة تبلغ ٩٩ في المائة من الناس جميعاً. أمّا النسبة البالغة ٥٠ في المائة من السكان الذي يزرعون في القاع، فلم يروا أي زيادة^(٩). ولا يزال أكثر من بليون شخص يعيشون في فقر، ويعيش ٧٣٦ مليون نسمة منهم في فقر مدقع. وخلال نصف القرن الماضي، أدى تغير المناخ إلى زيادة التفاوت العالمي بين البلدان بنسبة ٢٥ في المائة^(١٠). ومع زيادة الأغنياء غنى، يمكن أن يزيد من يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار يومياً بحلول عام ٢٠٥٠^(١١).

١٠ - وتسلم خطة عام ٢٠٣٠ بأنه لا بد من السعي إلى تحقيق القضاء على الجوع (الهدف ٢) والحد من الفقر (الهدف ١) معاً. ف رؤية الأهداف من منظور يجعل من الإنسان محورياً له تضع في الصدارة أكثر من ٢,٥ بليون شخص يعتمدون على الزراعة في بلوغ حد كفافهم وكسب سبل عيشهم. ولكن الحق في الغذاء يتطلب أيضاً توزيع الثروة من أجل سد فجوة انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

(٦) Bond, “Leave no one behind: how the development community is realising the pledge” (London, January 2018), p. 4.

(٧) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ”الحق في الغذاء الكافي“، صحيفة الوقائع رقم ٣٤ (جنيف، ٢٠١٠)، الصفحة ٢٠.

(٨) International Food Policy Research Institute, *Global Food Policy Report 2019* (Washington, D.C., 2019), p. 8.

(٩) Oxfam International, “Reward work, not wealth (Oxford, January 2018), p. 8.

(١٠) Noah S. Diffenbaugh and Marshall Burke, “Global warming has increased global economic inequality”

Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America, vol. 116, No. 20 (May 2019).

(١١) Bill and Melinda Gates Foundation, “Goalkeepers: the stories behind the data 2018”, p. 5.

(الهدف ١٠) وبين الأفراد (الهدف ٥)^(١٢). وقد كشفت الأزمة المالية العالمية التي شهدها عام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ كيف يؤدي تركيز الثروة إلى تدهور استدامة المنظومات الغذائية: إذ حولت الشركات عبر الوطنية، التي تهيم على الأعمال التجارية الزراعية وقطاع الأغذية، الثروة الاقتصادية إلى نفوذ سياسي مباشر على السياسات الغذائية الوطنية والدولية التي فشلت في حماية احتياجات وحقوق أشد الفئات ضعفا^(١٣).

١١ - وقد أدى خفض دعم الوقود والغذاء، وارتفاع أسعار الأغذية، والفساد، وتدابير التقشف التي تسبب في زيادة التفاوت في الثروة إلى إثارة القلاقل والأزمات الإنسانية التي شهدتها مؤخرا شتى أنحاء العالم، ومنها هايتي والسودان وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وزمبابوي. وزادت انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية كذلك من التدهور في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الشمال. فعلى سبيل المثال، احتج "أصحاب السترات السفرى" مؤخرا على استبعادهم من التمتع بالحقوق الاقتصادية والمشاركة في الشؤون العامة في فرنسا^(١٤)؛ وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يرتبط عدم ضمان حق الإنسان في المشاركة السياسية، أو حتى مجرد الاعتراف به، بالفقر وتجريم الفقراء (انظر الوثيقة A/HRC/38/33/Add.1).

٢ - إعادة توزيع الثروة والسياسات الضريبية

١٢ - يشكل الهدف ١٠ أحد أبرز عناصر خطة عام ٢٠٣٠، إذ يمثل التزاما رسميا مفاده التصدي لعدم المساواة في توزيع الدخل، واختلال موازين القوى الاجتماعية والسياسية، والسياسات الضريبية وسياسات الأجور غير العادلة، والتنظيم المالي وحوكمة الاقتصاد العالمي. ويشجع الهدف الدول كذلك على اعتماد سياسات في مجالات الضرائب والأجور والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً. وتنفيذ سياسات ضريبية تعيد توزيع الثروة من شأنه أن يساعد في إعادة توزيع النفوذ ويشجع على تحقيق قدر أكبر من الاستفادة من المنظومات الغذائية داخل تلك المنظومات، ولا سيما الاستفادة فقراء العالم، إذ أن إعادة التوزيع عن طريق فرض الضرائب أو إعادة تخصيص أوجه الإنفاق الحالية قد يحل مشكلة الفقر في العالم بنسبة تفوق ٧٥ في المائة^(١٥).

١٣ - ونظم الضرائب التصاعدية، بما في ذلك الضرائب المباشرة على الدخل والممتلكات، التي تدعم مدفوعات الحماية الاجتماعية والخدمات العامة، قد تكون ذات أثر كبير في إعادة التوزيع^(١٦). وفرض ضرائب على أعلى الناس دخلا بمعدل أعلى وإنفاق الإيرادات المحصلة على السلع والخدمات العامة التي لا غنى عنها لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية قد أثبت نجاحه في بعض البلدان المتقدمة النمو. ففي فنلندا، كانت نسبة تبلغ ٣٤ في المائة من السكان ستعاني من الفقر النسبي في عام ٢٠١٥ ما لم تفرض

(١٢) Center for Economic and Social Rights (CESR), "From disparity to dignity: tackling economic inequality through the Sustainable Development Goals, Human Rights Policy Brief (New York, 2016), p. 8

(١٣) Felipe Bley Folly and others, "Echoes from below: peoples' social struggles as an antidote to a 'human rights crisis'" in *Right to Food and Nutrition Watch: the World Food Crisis – the Way Out* (Global Network for the Right to Food and Nutrition, September 2017), p. 30

(١٤) مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليت، أمام مجلس حقوق الإنسان، ٦ آذار/مارس ٢٠١٩.

(١٥) Chris Hoy and Andy Sumner, "Gasoline, guns, and giveaways: is there new capacity for redistribution to end three quarters of global poverty?", Working Paper No. 433 (Washington, D.C., Center for Global Development, August 2016), p. 2

(١٦) CESR, "From Disparity to Dignity", p. 20

ضرائب مباشرة وتقديم مدفوعات حماية، في حين تبلغ النسبة الآن ٦,٣ في المائة^(١٧). وللسياسات الضريبية التصاعدية أثر أقل على التفاوت في البلدان النامية، وإن كانت النتائج تختلف باختلاف البلد.

١٤ - وتمويل الصحة من خلال نظم ضريبية تصاعدية يفيد أرباب الأسر المعيشية الأفقر حالاً (A/71/304، الفقرة ٣٠)، شأنه في ذلك شأن سد الثغرات في السياسات الضريبية القائمة وإعادة توجيه الموارد صوب أولئك الذين يعتمدون على ما تديره الدولة من برامج شاملة في مجالات الغذاء والصحة والتعليم وسبل الحماية الاجتماعية. وينبغي أن تُعالج الدول سياسات التقشف التي تحد من الحيز المتاح للتدخلات العامة وتؤثر تأثيراً كبيراً على إمكانية استفادة المواطنين من المنافع العامة^(١٨). وكانت تلك الحلول السياساتية موضوع الجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٩ حول موضوع "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة"، عقب تقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية من حوالي ٥٠ بلداً.

١٥ - ويظل الهدف ١٠، على ما به من طاقة كامنة، عرضة للإهمال على المستوى الاستراتيجي، ويُرجح أن يغفله راسمو السياسات أكثر من غيره. ومن بين أوجه القصور التي تعترضه عدم وجود غاية تتمثل في الحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة ومؤشر يبين انخفاض مستوى التفاوت الاقتصادي في بلد ما بحلول عام ٢٠٣٠ من عدمه. وتركز الغاية الرئيسية المتعلقة بالمساواة (الغاية ١٠-١) على النسبة البالغة ٤٠ في المائة من السكان الذي يركزون في القاع، متجاهلاً "الطبقة الوسطى المفقودة"، ومغفلاً حقيقة العديد من البلدان المتقدمة النمو حيث تراكم النمو المحقق مؤخراً في طبقة من هم أعلى دخلاً البالغة نسبتها ١ في المائة. وينبغي للدول أن تعتمد على معامل جيني المُستَخدم على نطاق واسع أو معدل بالما الأكثر فاعلية، التي تقيس أوضاع ما قبل فرض الضريبة وما بعد تقديم المدفوعات الاجتماعية، لرسم صورة لكامل الآثار التوزيعية للسياسات الضريبية.

٣ - توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية

١٦ - يقتضي الحق في الغذاء أن تعزز الدول بطريقة استباقية حصول الناس على الموارد والوسائل الكفيل لهم بأن يكسبوا سبل عيشهم، بوسائل منها اعتماد آليات حماية اجتماعية. وقد تناولت المقررة الخاصة أهمية سبل الحماية الاجتماعية، ولا سيما ما يخص منها العاملين في مجالي الزراعة وصيد الأسماك، وهم من أشد الفئات فقراً في العالم (الوثيقة A/73/164، الفقرة ٢١ والوثيقة A/HRC/40/56، الفقرة ٢٤). وتستفيد من سبل الحماية الاجتماعية المجتمعات برمتها كذلك (انظر الوثيقة A/65/259). وتشير التقديرات إلى أن ٣٦ في المائة من "شديدي الفقر" قد أفلتوا من براثن الفقر المدقع بسبب شبكات الأمان الاجتماعي، ومنها المدفوعات النقدية والعينية، والمعاشات الاجتماعية، والأشغال العامة،

Promoting Inclusion through Social Protection: Report on the World Social Situation 2018 (United Nations (١٧) publication, Sales No. E.17.IV.2), p. 15

Stephan Backes and others, "Democracy not for sale: the struggle for food sovereignty in the age of austerity (١٨) in Greece" (Amsterdam, Heidelberg and Athens/Thessaloniki, Transnational Institute, FIAN International and Agroecopolis, November 2018)

وبرامج التغذية المدرسية^(١٩). وقد أدت تلك البرامج إلى تضيق فجوة الفقر بمقدار النصف تقريبا في البلدان النامية^(٢٠).

١٧ - ومنذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، وسعت بلدان عديدة نطاق التغطية بسبل الحماية الاجتماعية وحسنتها على نحو ملحوظ، بما تتماشى مع غايتي أهداف التنمية المستدامة ١-٣ و ١٠-٤، ووضعت حدودا دُنيا للحماية الاجتماعية الفعالة، بما يتسق مع التوصية رقم ٢٠٢ بشأن الأراضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ الصادرة عن منظمة العمل الدولية^(٢١) وكان لبرامج المساعدة الاجتماعية الممولة من عائدات الضرائب أعمق الأثر في مسألة عدم المساواة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وحققت حصيلة جيدة في المساواة في بلدان أوروبا الشرقية وبلدان وسط آسيا عندما اقترنت بالضمان الاجتماعي^(٢٢). وتؤدي برامج الحماية الاجتماعية تلك ما هو أكثر من مجرد معالجة الفقر نفسه، إذ أنها تتصدى لمخاطر الوقوع في براثنه.

١٨ - ومع ذلك، لا يحظى سوى أقل من نصف سكان العالم بحماية فعالة من خلال سبل الحماية الاجتماعية القابلة للإنفاذ قانونا، وكثيرا ما تكون التغطية محدودة بسبب عدم كفاية التنفيذ أو الإنفاذ أو القدرات المؤسسية^(٢٣). ولا يحظى بالتغطية ببرامج الضمان الاجتماعي وبرامج المساعدة الاجتماعية في البلدان المنخفضة الدخل والأخرى المتوسطة الدخل سوى ٣ في المائة و ٢٤ في المائة، على التوالي، ممن يعيشون في فقر مدقع، ولا يحظى نحو ٨٣ في المائة من السكان الريفيين في أفريقيا بالحماية بأي نظام صحي وطني^(٢٤).

١٩ - وقد يتسبب إلغاء سبل الحماية الاجتماعية القائمة في إلحاق ضرر ملموس حتى في البلدان التي يتركز فيها مقدار كبير من الثروة وحيث يتمتع معظم السكان فيها بالحق في الغذاء والصحة. وعلى الرغم من النجاح التاريخي لبرنامج القضاء على الجوع في البرازيل، على سبيل المثال، أضرت الانتكاسات التي مُنيت بها سبل الحماية الاجتماعية بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧ بـ ١,٥ مليون أسرة، وأسهمت في تصاعد

(١٩) البنك الدولي، "شبكات الأمان الاجتماعي"، حُدِّثت الصفحة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩
(www.worldbank.org/en/topic/safetynets).

(٢٠) Ariel Fiszbein, Ravi Kanbur and Ruslan Yemtsov, "Social protection and poverty reduction: global patterns and some targets", *World Development*, vol. 61 (September 2014), pp. 167-177.

(٢١) حقق أكثر من ٢٠ بلدا التغطية شبه الشاملة بمعاشات الشيخوخة، وتوسع التغطية بالضمان الاجتماعي تدريجيا في البرازيل وتايلند وجنوب أفريقيا والصين وغانا وكابو فريدي والمكسيك وموزامبيق والهند. ILO, *World Social Protection Report 2017-19: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals* (International Labour Office, Geneva, 2017), p. 7.

(٢٢) *Report on the World Social Situation 2018*, pp. 11 and 12.

(٢٣) ILO, *World Social Protection Report 2017-19*, p. 9.

(٢٤) Andrew Mundalo Allieu, "Implementing nationally appropriate social protection systems and measures for all: gaps and challenges facing rural areas" ورقة مقدمة في اجتماع فريق الخبراء المتعلق بالقضاء على الفقر في المناطق الريفية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الذي نظّمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أديس أبابا، ٢٧ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ٢٠١٩.

مستويات الفقر مجددا مقارنة بالسنوات الثماني السابقة^(٢٥). وقد نتج عن الأزمات المالية والتدابير التقشفية الليبرالية الجديدة في اليونان تفكك نظام الحماية الاجتماعية الذي لم يكن كافيا في الأصل في ذلك البلد، وهو ما أسهم في بلوغ الفقر وعدم المساواة مستويات غير مسبوق^(٢٦). وقد لاحظ المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع مؤخرا آثار التخفيضات الكبيرة في برامج الرعاية الاجتماعية وارتفاع مستويات العمل الخطير والمنخفض الأجر في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، حيث يعيش ١٤ مليون شخص، أي ثُمن السكان، في فقر (انظر الوثيقة A/HRC/41/39/Add.1).

جيم - تمكين الفئات التي تعاني من درجة شديدة من عدم المساواة وإشراكها

٢٠ - لا يقتصر عدم المساواة على الثروة المالية، بل تشمل التمييز الاجتماعي الاقتصادي والثقافي والسياسي الذي يؤثر على قدرة الفرد على التمتع بطائفة واسعة من حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، تُشجّع الدول، في الغاية ١٠-٢ من الهدف ١٠، على تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك. ففي كثير من الأحيان تكون صور التمييز تلك مصدرا للتوتر والشقاق داخل المجتمع.

٢١ - ونتيجة لغياب سبل الحماية القانونية، تواجه النساء والفتيات، والأطفال والشباب، والفلاحون والمجتمعات الريفية الأخرى، والشعوب الأصلية والمهاجرون، الذين يشكلون جزءا لا يتجزأ من المنظومات الغذائية العالمية لكن الركب تركهم خلفه من الناحية الهيكلية، تمييزا مستمرا ومؤسسيا وزيادة في التعرض للجوع في حالات الكوارث والنزاعات. واعتماد السياسات الاستراتيجية التي تمكن هذه الفئات وتشركها من شأنه أن يساعدها على ضمان الحصول على الغذاء الكافي ودعم أعمال حقوق الإنسان.

١ - المرأة

٢٢ - تسهم المرأة إسهاما كبيرا في المنظومات الغذائية المستدامة والاستراتيجيات العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، إلا أن النساء يشكلن ٧٠ في المائة من الجياع في العالم، وهن أكثر عرضة للمعاناة من انعدام الأمن الغذائي والتغذية^(٢٧). وتضع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التزامات شاملة على عاتق الدول مفادها تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وتتيح الأهداف إرشادات إضافية لضمان تمتع المرأة بحقوقها. ولئن كان تحقيق المساواة بين الجنسين هو مجال التركيز المباشر للهدف ٥، فإن المفهوم يتجلى في ٣٦ غاية و ٤٥ مؤشرا تشملها الأهداف برمتها.

(٢٥) الخطاب الموجه إلى البرازيل من المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء؛ بشأن مسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة؛ وبشأن حقوق الشعوب الأصلية؛ وبشأن حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي (٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٩).

(٢٦) Sofia Adam and Christos Papatheodorou, "Dismantling the feeble social protection system of Greece: consequences of the crisis and austerity measures", in *Challenges to European Welfare Systems*, Klaus Shubert, Palma de Villota and Johanna Kuhlmann, eds. (Springer International Publishing, 2016).

(٢٧) FAO, "Voices of the hungry" (2015-2017 three-year averages). انظر أيضا تقارير المقررة الخاصة المعنية بالمرأة (الوثيقة A/HRC/31/51، الفقرتان ٤ و ٥)، والتقارير المتعلق بالنعف (الوثيقة A/72/188)، وتغير المناخ (الوثيقة A/70/287، الفقرات من ٣٥ إلى ٣٧)، والكوارث (الوثيقة A/HRC/37/61، الفقرات من ٤٧ إلى ٥٢).

٢٣ - وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات السياسات من شأنه أن يمكن الدول من معالجة الاختلالات في موازين القوة التي تؤدي إلى التمييز والعنف القائم على نوع الجنس؛ وتقييد تملك الأرض والحيازة والحصول على الخدمات الأساسية؛ والعمل المحفوف بالمخاطر ودون أجر؛ ومحدودية فرص التعليم؛ والحواجز التي تعوق تحقيق العدالة (انظر الوثيقة A/HRC/31/51). وتشجع أهداف التنمية المستدامة على زيادة المساواة في فرص حصول النساء والفتيات على الأراضي والموارد الإنتاجية باعتبار ذلك عنصراً حاسماً في تحقيق المساواة بين الجنسين (الغاية ٥-أ) وشرطاً مسبقاً لتحقيق القضاء على الجوع وسوء التغذية (الغاية ٢-٣). فلو أُتيح للنساء نفس فرصة الحصول عليها مثلما يتاح للرجال، لكان بوسعهن زيادة الغلال في مزارعهن بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة، الأمر الذي يمكن أن يزيد مجموع الناتج الزراعي في البلدان النامية بنسبة تتراوح بين ٢,٥ و ٤ في المائة سنوياً، ويخفض عدد الجياع في العالم بنسبة تتراوح بين ١٢ و ١٧ في المائة^(٢٨).

٢٤ - ومع ذلك، يستلزم إطلاق تلك الطاقات الكامنة أن تلغي الدول القوانين والأعراف التقييدية والتمييزية التي تديم عدم المساواة بين الرجل والمرأة. وتدعو الغاية ٥-أ إلى إصلاحات مفادها منح المرأة حق التملك والحيازة والاستفادة من الخدمات المالية والموارد الطبيعية، على أن يكون ذلك وفقاً للقوانين الوطنية. ونتيجة للسياسات والممارسات التمييزية، تمثل المرأة أقل من ١٣ في المائة من ملاك الأراضي على الرغم من أنها تشكل ٤٣ في المائة من العمال الزراعيين، والعديد من المنتجات يعملن دون أجر أو لا يحصلن، بخلاف ذلك، على الفرص المتاحة في الأسواق^(٢٩).

٢٥ - وينبغي للدول أن تتبنى تفسيراً أكثر جرأة للهدف ٥، يشدد على المساواة بين الجنسين باعتبارها شرطاً مسبقاً للتمكين السياسي، والفرص الاقتصادية، والسلامة البدنية، والمساواة في الأجور، وحرية الاختيار الفردية، والحق في الغذاء^(٣٠). ويروج إطار أهداف التنمية المستدامة لنظرة مفرقة في المحدودية للمساواة بين الجنسين، إذ لم يذكر المرأة في الأهداف المتعلقة بالغابات والتصحر وتدهور الأراضي (الهدف ١٤) أو المحيطات ومصائد الأسماك (الهدف ١٥)^(٣١). ولا يقر الهدف ١٣ المتعلق بتغير المناخ كذلك أيضاً بتزايد المخاطر التي تتعرض لها النساء والفتيات العاملات في مجال الإنتاج الغذائي (الوثيقة A/70/287).

٢٦ - واعتماد السياسات الاقتصادية المراعية للمنظور الجنساني من شأنه أن يخفف العبء غير المتناسب الذي تتحمله المرأة مثلاً في العمل دون أجر، بما فيه العمل غير الرسمي في قطاع الزراعة (الهدف ٥-٤)، وضمان العمل اللائق (الهدف ٨) وسد الفجوة في الأجور بين الجنسين - البالغة حالياً ٢٣ في المائة، التي تنتقص جميعها من حق المرأة في الغذاء^(٣٢). وينبغي كذلك أن تكون الشابات قادرة على الحصول على فرص عمل يتيح إنجازات الوضع وفرص الرضاغة الطبيعية استناداً إلى توصيات منظمة الصحة العالمية^(٣٣).

(٢٨) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٠-٢٠١١: المرأة في قطاع الزراعة - سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية (روما، ٢٠١١) الصفحة ٥.

(٢٩) United Nations Development Programme, "Gender equality strategy 2018-2021", p. 4

(٣٠) بيان مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (انظر الوثيقة A/HRC/40/34، الفقرة ١٢).

(٣١) Bina Agarwal, "Gender equality, food security and the Sustainable Development Goals", *Current Opinion in Environmental Sustainability*, vol. 34 (October 2018), pp. 26-32

(٣٢) الوثيقة A/HRC/31/51، الفقرتان ٤ و ٥. انظر أيضاً الوثائق A/72/188 و A/70/287 و A/HRC/37/61.

(٣٣) انظر: لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ١٥ (٢٠١٣) بشأن حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، المادة ٢٤ (CRC/C/GC/15).

٢٧ - وزيادة تمثيل المرأة في صنع القرار على جميع المستويات (الغاية ٥-٥) يبدأ بتوسيع نطاق الفرص التعليمية المتاحة للمراهقات (الهدف ٤). وتمكين النساء من جميع الأعمار من المشاركة في عمليات رسم السياسات ليس من شأنه أن يحسن صحة المرأة فحسب، بل يحسن أيضا التغذية بين الأجيال المختلفة^(٣٤). ففي إثيوبيا، أدت المشاركة الناجحة للمرأة وتمثيلها في سياسات الأغذية والتغذية إلى تحسين تغذية كل فرد في الأسرة المعيشية^(٣٥). ومع ذلك، لم تتمكن بعد العديد من البلدان من تحقيق المساواة بين الجنسين، على ما له من أهمية بالغة في إعمال الحق في الغذاء.

٢ - الطفل

٢٨ - يقتضي إعمال حق الطفل في الغذاء أن تركز الدول على الأسباب الهيكلية والجذرية لعدم المساواة التي تعزز الجوع وسوء التغذية على نحو متبادل. والفقر هو القوة الدافعة وراء عمل العدد المقدر بـ ١٠٨ ملايين طفل الذين يعملون في القطاع الزراعي، والمعرضين للإصابات البدنية والنفسية وزيادة المخاطر الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان والعمل (انظر الوثيقة A/73/164). وتنص اتفاقية حقوق الطفل والعديد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية على سبل حماية محددة، ولكن الكثير من أطفال الشعوب الأصلية والمجتمعات ذات الدخل المنخفض والريفية ومجتمعات المهاجرين، والمراهقات لا يزالون يعملون في الاقتصاد الزراعي غير الرسمي من أجل توفير سبل العيش لأسرهم.

٢٩ - وتتضمن خطة عام ٢٠٣٠ إشارات مباشرة إلى الأطفال في ٣٥ غاية، منها الغايات المدرجة تحت الهدف ٢ المتعلق بالعبء المزدوج المتمثل في سوء التغذية. والاستثمار في التعليم يمكن أن يعزز تحسين التغذية والصحة (الهدف ٣) والاستثمار والاستهلاك المسؤولين (الهدف ١٢) لصالح الأطفال. وتؤدي العوائق التي تعترض التعليم، ومنها عمل الأطفال، والعزلة الجغرافية، والهجرة غير النظامية، إلى زيادة خطر الوقوع في براثن الفقر، وإلى الحد من فرص الحصول على الغذاء الكافي في مرحلة لاحقة من حياتهم. ويكون الأطفال أكثر عرضة لتدني أدائهم الدراسي إذا حرّموا من الأمن الغذائي والتغذوي^(٣٦). وتؤدي النزاعات الطويلة الأمد التي تسبب في الجوع وسوء التغذية إلى مزيد من تقييد فرص الحصول على التعليم (انظر الوثيقة A/72/188). فبحلول نيسان/أبريل ٢٠١٦، دمرت تماما ٥ ٠٠٠ مدرسة، حسبما تقيد التقديرات، في الجمهورية العربية السورية من جراء النزاع، وحرّم ما يربو على ٦٠ في المائة من الأطفال اللاجئين السوريين من الحصول على التعليم^(٣٧).

(٣٤) Concept note for the international conference on “Leaving no one behind: making the case for adolescent girls”, hosted by the International Fund for Agricultural Development (IFAD) and Save the Children, Rome, 22 and 23 October 2018.

(٣٥) United States Agency for International Development and Save the Children “Improving nutrition through multisectoral support: the ENGINE experience”, Empowering the New Generation to Improve Nutrition and Economic opportunities (ENGINE) final report, 2011–2016.

(٣٦) Tomaso Ferrando, “From marginalization to integration: universal, free and sustainable meals in Italian school canteens as expressions of the right to education and the right to food”, Law Research Paper Series .No. 003 (University of Bristol, 2019).

(٣٧) Leila Zerrougui, “Harnessing the potential of boys and girls to fulfil the promise of the Sustainable Development Goals” in *UN Chronicle: Implementing the 2030 Agenda – the Challenge of Conflict*, vol. LII, .No. 4, 2015 (New York, April 2016).

٣٠ - وفي عصر الزراعة المعتمدة على التصنيع، تساهم سهولة الوصول إلى الأغذية الرخيصة المجهزة، التي تحتوي على كميات كبيرة من السكر والملح والدهون، في جميع أشكال سوء التغذية وانتشار الأمراض غير المعدية بين الأطفال. وتتخذ بعض الدول خطوات في إطار الهدف ٢ وتوصيات منظمة الصحة العالمية لتنظيم صناعة الأغذية من خلال إزالة الأغذية المصنعة من آلات بيع الأغذية في المدارس؛ واستحداث برامج التغذية المدرسية المراعية لأصول التغذية، ومبادرات تصنيف الأغذية ووضع قيود على الإعلان عنها؛ واعتماد تدابير اقتصادية لاستيراد الأغذية والمشروبات المصنفة "غير صحية". ومع ذلك، يعيب هذه التدابير أنها متفرقة، ويتعين على الدول أن تؤدي دوراً تنظيمياً أكثر فعالية لرصد امتثال دوائر الصناعة وإنفاذه.

٣١ - ولما كان مزارعو العالم يتقدمون في السن ويهاجرون إلى المراكز الحضرية، فإشراك الشباب المتعلم في القطاع الزراعي الرسمي، بما يتفق مع قانون حقوق الإنسان ومعايير منظمة العمل الدولية، من شأنه أن يدعم التنمية الزراعية ويحد من الفقر (وهي قضية من المقرر أن تناقشها لجنة الأمن الغذائي العالمي في برنامج عملها المقبل). ويقيم بليون شاب من أصل ١,٢ بليون من شباب العالم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة في البلدان النامية، ويعيش نصفهم في المناطق الريفية^(٣٨). وينبغي للدول أن تكفل حصول تلك الفئات السكانية من الشباب على موارد الإنتاج والأراضي والائتمان وسبل الحماية الاجتماعية الكافية.

٣ - المجتمعات الريفية والمزارعون

٣٢ - أدت الهجرة من الريف إلى الحضر إلى تحولات في المشهد الديمغرافي، مما يستدعي اتخاذ إجراءات لجعل المدن آمنة وأقدر على الصمود وأكثر استدامة (الهدف ١١). ومع ذلك، يتطلب إعمال الحق في الغذاء إيلاء اهتمام خاص للمجتمعات الريفية، حيث يعيش حوالي ٥٠ في المائة من سكان العالم، وهي نسبة يتوقع أن يزداد إلى ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠^(٣٩). ويستأثر السكان الريفيون بنسبة ساحقة تبلغ ٧٩ في المائة ممن يعيشون في فقر مدقع^(٤٠). ويبلغ معدل انتشار التقرم في المناطق الريفية ٢٦,٨ في المائة مقارنةً بـ ١٩,٢ في المائة في المناطق الحضرية^(٤١)، وتبلغ معدلات الفقر في المناطق الريفية أكثر من ثلاثة أضعاف تلك المعدلات في المدن^(٤٢).

٣٣ - وتتسم تلك الاتجاهات بأنها عالمية، في ضوء ما يلي: ٤١٣ مليون من فقراء العالم يعيشون في أفريقيا، حيث يقيم زهاء ٦٠ في المائة من السكان في المناطق الريفية^(٤٣)؛ و ١١١,٦ مليون أوروبي،

(٣٨) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير التنمية الريفية ٢٠١٩: توفير الفرص لشباب الريف (روما، ٢٠١٩)، الصفحة ١٤.

(٣٩) تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.18.I.6) الصفحة ١٥.

(٤٠) World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2018: Piecing Together the Poverty Puzzle* (Washington, D.C., International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2018), p. 38.

(٤١) International Food Policy Research Institute, *Global Food Policy Report 2019*, p. 7.

(٤٢) David Suttie, "Overview: rural poverty in developing countries – issues, policies and challenges"، ورقة مقدمة في اجتماع فريق الخبراء المتعلق بالقضاء على الفقر في المناطق الريفية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الذي نظمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أديس أبابا، ٢٧ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ٢٠١٩، الصفحة ١.

(٤٣) Suttie, "Overview: rural poverty in developing countries".

أو ما يعادل ٢٣,٥ في المائة من السكان، معرضون للوقوع في براثن الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي، والفقر في المناطق الريفية أعلى منه في المناطق الحضرية في الولايات المتحدة بنسبة تبلغ ٣,٥ في المائة^(٤٤)؛ وتوجد أيضا جيوب فقر كبيرة في المناطق الريفية في آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد أعلنت منظمة الأغذية والزراعة مؤخرا عن استراتيجيتها المعروفة باسم "١٠٠ منطقة خالية من الجوع" للتركيز على أشد المناطق الريفية ضعفا في الجمهورية الدومينيكية وكولومبيا وبيرو وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٤ - وتعتمد معظم المجتمعات الريفية على الزراعة وإنتاج المحاصيل ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في كسب الرزق، ومع ذلك، تهدد هذه الممارسات خصخصة البذور والمعلومات الوراثية (من خلال التسلسل الجيني وبراءات الاختراع) والتكنولوجيات الحيوية الجديدة، مثل المحفزات الجينية، من خلال نظم الملكية الفكرية. ويعزز إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية الذي اعتمد في الآونة الأخيرة التزام الدول بتمكين سكان الريف من الحصول على الموارد الإنتاجية على نحو شامل ودون عوائق، بما يتسق مع الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقسيم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها. وتتضمن التوصية العامة رقم ٣٤ (٢٠١٦) بشأن حقوق المرأة الريفية الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إرشادات إضافية بخصوص حصول المرأة الريفية على الموارد.

٣٥ - وتتجلى في أهداف التنمية المستدامة أهمية الحصول على الأراضي من أجل الحد من الفقر، بما في ذلك الأراضي المحوزة على المشاع (المؤشر ١-٤-٢). وما برحت لجنة الأمن الغذائي العالمي تشجع الدول على تقييم الاقتصادات بناء على إدارة الموارد والإنتاج الغذائي جماعيا وعرفيا بوصفها جزءا من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. وفي مالي، على سبيل المثال، يقر القانون المتعلق بالأراضي الزراعية بحقوق الحيازة الجماعية منحا إياها الشرعية مثلها مثل حقوق الملكية الخاصة^(٤٥). لكن للأسف، هذا ليس شائعا، والمجتمعات التي لا تتيح الملكية الخاصة للأراضي تكون عرضة لنزع الحيازة (الوثيقة A/HRC/40/56، الفقرة ٤٧).

٣٦ - وقد أبرز عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية ضرورة التجديد من أجل كسر حلقة الفقر في المناطق الريفية والتصدي للقواعد التمييزية. وينبغي للدول أن تنظر في ربط التأمين الاجتماعي بالأشخاص بدلا من عقود العمل الرسمية، وأن تجعل الحماية الاجتماعية أكثر ميسورية وجاذبية للسكان الريفيين عن طريق تعديل الاشتراكات (انظر الوثيقة A/73/164)^(٤٦). وتعزيز الروابط المؤسسية بين المنتجين في المناطق الريفية والمدن وتوسيع نطاق الفرس السوقية لأصحاب الحيازات الصغيرة من شأنه أن يحسن من تمكين السكان في المناطق الريفية من الاستفادة من التوسع الحضري^(٤٧). وتوصي لجنة

(٤٤) Paola Bertolini, "Overview of income and non-income rural poverty in developed countries", الرابط التالي: www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2019/03/bertolini-presentation-on-rural-poverty-developed-countries-2.pdf

(٤٥) Mohamed Coulibaly, "Historic new law secures land for Malian farmers" (International Institute for Sustainable Development, 15 June 2017)

(٤٦) Allieu, "Implementing nationally appropriate social protection systems", p. 9

(٤٧) Suttie, "Overview: rural poverty in developing countries"

الأمن الغذائي العالمي بتقديم المعلومات المتعلقة بالأسعار العادلة والشفافية حتى يتمكن أصحاب الحيازات الصغيرة من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن ما ينتجون ويبيعون وتوقيت ذلك ومكانه^(٤٨).

٣٧ - وقد أثبتت استثمارات القطاعين العام والخاص في البنى التحتية الريفية والبحوث الزراعية والخدمات الإرشادية فعاليتها في الحد من الفقر في المناطق الريفية وتعزيز الإدماج الاقتصادي. ويدعو الهدف ٢ (الغاية ٢-أ) إلى هذه الاستراتيجيات من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وتحتاج الدول إلى أن تعيد هيكلة السياسات التي تزيد من عدم المساواة، مثل تلك التي تفضل احتيازات الأراضي على نطاق واسع على تطوير المزارع الصغيرة، وأن تضمن أن تصل الاستثمارات في البنية التحتية إلى المناطق الأكثر عُزلة، التي تميل إلى أن تكون أكثر عرضة للكوارث والتي يكون فيها الجوع وسوء التغذية أشد وطأة^(٤٩).

٣٨ - ومن شأن الجهود الرامية إلى تطوير المجتمعات الريفية أن تبوء بالفشل في نهاية المطاف إذا واصلت الدول الاستثمار في الزراعة الواسعة النطاق المعتمدة على التصنيع، وهي مصدر رئيسي لانبعاثات غازات الدفيئة والتدهور البيئي وسبب رئيسي من أسباب عدم المساواة والجوع وسوء التغذية (انظر الوثيقة A/70/287). ويدعو الهدف ٢ (الغاية ٢-٤) الدول إلى الاستثمار في منظومات غذائية وممارسات زراعية أشمل للجميع وأكثر صموداً واستدامة، بما يتسق مع اتخاذ مزيد من الإجراءات المتعلقة بتغيير المناخ (الهدف ١٣). وينبغي للدول أن تستثمر في الإيكولوجيا الزراعية، التي برزت بوصفها حلاً رئيسياً لتعزيز الأمن الغذائي والتي توفر إطاراً سياسياً شاملاً يسلط الضوء على الصلة القائمة بين النظم الزراعية المتكيفة مع الظروف المحلية والحق في الغذاء (انظر الوثيقة A/HRC/34/48)^(٥٠).

٤ - الشعوب الأصلية

٣٩ - يعاني كثير من الشعوب الأصلية البالغ عدد أفرادها ٣٧٠ مليون شخص تاريخياً من ظلم وتمييز شديدين ينتقصان من حقهم في الغذاء^(٥١). ولئن كانوا لا يشكلون سوى ٥ في المائة من السكان، فهم يشكلون ١٥ في المائة ممن يعيشون في فقر مدقع^(٥٢). ومع ذلك، لا تزال الشعوب الأصلية مُعَفَلة في إطار أهداف التنمية المستدامة وعملية التنفيذ. فمن بين الـ ٤٣ استعراضاً وطنياً طوعياً التي أجريت في عام ٢٠١٧، لم يشر إلى الشعوب الأصلية غير ١١ استعراضاً بوصفها مستهدفة باستراتيجيات ترمي

(٤٨) Committee on World Food Security, "Connecting smallholders to markets: policy recommendations", p. 4

(٤٩) Ana Paula de la O Campos and others, *Ending Extreme Poverty in Rural Areas: Sustaining Livelihoods to Leave No One Behind* (Rome, FAO, 2018), p. 15

(٥٠) Committee on World Food Security, High-level Panel of Experts on Food Security and Nutrition, "Agroecological and other innovative approaches for sustainable agriculture and food systems that enhance food security and nutrition" (Rome, 2019)

(٥١) FAO, Indigenous People's Team, "Indigenous peoples and their right to food" (internal document), p. 2

(٥٢) "Inclusion, equality and empowerment to achieve sustainable development: realities of indigenous peoples" تقرير أصدرته المجموعة الرئيسية للشعوب الأصلية لتقديمه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تموز/يوليه ٢٠١٩، وهو متاح على الرابط التالي: <https://www.indigenouspeoples-sdg.org/index.php/english/>

إلى للقضاء على التمييز والاستبعاد القائمين على أساس الفئات^(٥٣). ولئن كان الهدف ٢ (الغاية ٢-٣) يدعو الدول إلى تعزيز المساواة في حصول صغار منتجي الأغذية، ولا سيما الشعوب الأصلية، على الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى على نحو مضمون، فلا توجد سوى إشارة واحدة أخرى إلى هذه الفئة في بقية الغايات البالغ عددها ١٦٨ غاية. ولا تذكر سوى ٤ مؤشرات من أصل ٢٣٠ مؤشرا الشعوب الأصلية تحديدا، ومنها مؤشر يتضمن مقياسا ماليا يخص الثروة، لكنه لا يحتسب قيمة الحق في الأراضي والأقاليم والموارد^(٥٤).

٤٠ - ويقر إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على وجه التحديد بأهمية الموارد الطبيعية للشعوب الأصلية التي تعتمد على زراعة الكفاف والصيد والجمع في كسب سبل العيش والحفاظ على الهوية الثقافية. ويساعد السكان الأصليون في الحفاظ على النظم الإيكولوجية الهشة، مثل الغابات المدارية ومراتع الرعي والنظم الزراعية التناوبية الواسعة النطاق^(٥٥). ومع ذلك، لا تحترم الاستثمارات في استخراج الموارد والتعدين، وحتى ما يسمى مشاريع التنمية المستدامة الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ في إطار الهدفين ٧ و ١٣، حق الشعوب الأصلية في أن تعطي موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة أو أن تحجبها، وكثيرا ما تطردهم من أراضيهم التقليدية (الوثيقة A/70/287، الفقرة ٦٨).

٤١ - وينبغي أن تتاح للشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق الريفية المساواة في الحصول على الأدوات والموارد اللازمة لدعم الإنتاج الغذائي والوصول إلى الأسواق، بما يتوافق مع سبل الحماية التي تشمل المجتمعات الريفية من غير الشعوب الأصلية. ويشمل ذلك تحويل النساء والفتيات حقوق ملكية الأراضي وحقوقا مضمونة فيها (الغاية ٥-أ)، والاعتراف بالحقوق على أساس نظم حيازة الأراضي والموارد الجماعية. وينبغي أن تتاح للشعوب الأصلية كذلك فرص الحفاظ على التنوع الجيني للبذور وضمان الوصول إلى الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها بعدل وإنصاف على النحو الذي وُعد به في الهدف ٢ وينص عليه القانون الدولي.

٤٢ - وتعزيز قدرة المنظومة الغذائية وتكيف الزراعة مع تغير المناخ وأحوال الطقس الشديدة والكوارث الأخرى (الغاية ٢-٤)، يستلزمان أن تقدر الدول أيضا قيمة معارف الشعوب الأصلية وممارساتها التي نجحت في تعزيز التنوع البيولوجي وصحة النظم الإيكولوجية (الوثيقة A/HRC/36/46، الفقرة ٢٢). والشعوب الأصلية، بوصفها الأمانة على ٨٠ في المائة من التنوع البيولوجي المتبقي في العالم، في وضع فريد يمكنها من التصدي لآثار تغير المناخ، ولكنها أيضا تقف على الخطوط الأمامية في مواجهة الكوارث الطبيعية والنزاعات الناجمة عنه (انظر الوثيقة A/HRC/37/61). وينبغي أن يتسق تضيق فجوة التعليم وتوسيع نطاق فرص العمل اللائق، الذي ذكرته منظمة العمل الدولية، مع اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩)، ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز قدرة الشعوب الأصلية على الصمود في مواجهة هذه الصدمات^(٥٦).

Sakiko Fukuda-Parr and Thea Smaavik Hegstad, "‘Leaving no one behind’ as a site of contestation and reinterpretation", (٥٣) .Background Paper No. 47 for the Committee for Development Policy (ST/ESA/2018/CDP/47), p. 7

Galina Angarova, Tebtebba Foundation and Roberto Borrero, International Indian Treaty Council, global organizing partners for the indigenous peoples major group, Paper submitted to the high-level political forum of the Economic and Social Council, p. 5 (٥٤)

.FAO, Indigenous People’s Team, "Indigenous peoples and their right to food" (internal document), p. 5 (٥٥)

.Rishabh Kumar Dhir, "Sustainable Development Goals: indigenous peoples in focus" (ILO, July 2016), p. 5 (٥٦)

٥ - المهاجرون واللاجئون والمشردون داخليا

٤٣ - يعاني السكان الذين يهاجرون طواعية أو بسبب الصدمات الاقتصادية أو النزاع أو الفقر أو الكوارث الطبيعية أو تغير المناخ من درجة شديدة من عدم المساواة وعقبات لا نظير له في سعيهم إلى التمتع بحقوقهم في الغذاء. فقد انتقل ٧٦٣ مليون فرد داخل حدود بلدانهم الأصلية^(٥٧)، ومنهم ٤١,٣ مليون فرد، يشكل عددهم رقما قياسيا، هم حاليا من المشردين داخليا بسبب النزاع والعنف^(٥٨). وهناك ٢٥,٩ مليون لاجئ آخرون فروا من البلدان للهروب من النزاع والاضطهاد في عام ٢٠١٨^(٥٩)، وهو ما ساهم في زيادة عدد الأفراد الذين يعيشون خارج بلدانهم إلى ٢٥٨ مليون فرد، مقابل عددهم الذي بلغ ١٧٣ مليون فرد في عام ٢٠٠٠^(٦٠). ويكون هؤلاء السكان غير قادرين على التمتع الكامل بالحقوق في الغذاء، حيث إن عدم المساواة والتمييز المنهجين يساهمان في تعرضهم لدرجة شديدة من الاستغلال الاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي والحجب السياسي (الوثيقة A/73/164، الفقرات ٥٣-٥٩).

٤٤ - ويتضح هذا التمييز في المناقشات الحديثة الجارية بشأن بالهجرة، التي تسودها تصورات خاطئة ومحاولات منقولة عبر آخرين حول البطالة وقدرة نظم الرعاية الاجتماعية على الاستمرار وجوانب أخرى من جوانب العولمة^(٦١). وتجريم المهاجرين، لا سيما غير النظاميين منهم، وتصاعد خطاب كراهية الأجانب مجددا لدى الحكومات والأحزاب السياسية ينتهكان مبدأي حقوق الإنسان المتمثلين في المساواة وعدم التمييز اللذين يشكلان محور الوعد الوارد في خطة عام ٢٠٣٠ بعدم ترك أي أحد خلف الركب^(٦٢). فبسط الحقوق الأساسية يمتد ليشمل الجميع، دون تمييز. وأي معاملة تمييزية لغير المواطنين من جانب الدول يجب ألا يتعارض مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

٤٥ - وتفيد أهداف التنمية المستدامة أن على الدول واجب حماية المهاجرين في جميع مراحل عملية الهجرة (الغاية ١٠-٧) وتولي وصولهم إلى العدالة في أعقاب تعرضهم لأي معاملة تمييزية أو انتهاكات لحقوقهم (المهدف ١٦). وتُشجّع الدول، في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، على وضع سياسات واضحة وطويلة الأجل وقائمة على الأدلة ضمانا لتحقيق المساواة في حماية حقوق الإنسان المكفولة لجميع المهاجرين. وتنص كذلك المبادئ التوجيهية ذات الصلة بالمعايير والقواعد المنطبقة فيما يتعلق باحتجاز ملتمسي اللجوء وبدائل الاحتجاز على توفير غذاء ذي قيمة غذائية ملائمة للسنة والصحة والخلفية الثقافية/الدينية، وتوافر نظم غذائية خاصة للحوامل أو المرضعات، بصرف النظر عن وضعهم بوصفهم مهاجرين.

(٥٧) International Organization for Migration, "Migration in the world," (last updated 21 June 2018)، المتاح على الرابط التالي: www.iom.sk/en/migration/migration-in-the-world.html.

(٥٨) Internal Displacement Monitoring Centre, *Global Report on Internal Displacement 2019* (May 2019), p. 48.

(٥٩) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, *Global Trends: Forced Displacement in 2018* (Geneva, June 2019), p. 13.

(٦٠) تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٨، الصفحة ١٥.

(٦١) *The Economic, Social and Cultural Rights of Migrants in an Irregular Situation* (United Nations publication, Sales No. E.14.XIV.4), p. 12.

(٦٢) ذكرت اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، في تعليقها العام رقم ٢ (٢٠١٣) بشأن حقوق العمال المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي وأفراد أسرهم، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، فرانسوا كريبو، في بيانه إلى الجمعية العامة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أن الهجرة غير القانونية ليست جريمة.

٤٦ - ومن شأن ضمان إتاحة فرص العمل اللائق أن يساعد على الحد من العمل غير الرسمي والمنخفض الأجر والخطير وأن يمكن المهاجرين من إطعام أنفسهم مصونين الكرامة. وقد توجد الهجرة فرص عمل واستثمار من خلال التحويلات المالية التي تدعم الحراك الاقتصادي للأسر المعيشية المتلقية لها وتمكن من الهجرة الداخلية إلى أسواق جديدة تتمتع بطاقات عمل أكبر. وفي إطار الهدف ١٠ (الغاية ١٠-ج) تُشجّع الدول على خفض تكاليف معاملات التحويلات المالية وإلغاء بعض قنوات التحويلات المالية بحلول عام ٢٠٣٠. والدول مدعوة، في المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال التدريجي للحق في الحصول على غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، إلى تعزيز الاستخدام الفعال لتحويلات المهاجرين للاستثمارات التي من شأنها تحسين سبل عيشهم، بما في ذلك توفير الأمن الغذائي لأسرهم.

٤٧ - ويجب على الدول أن تضع الاستراتيجيات الفورية والطويلة الأجل لإدماج المهاجرين في الأطر القانونية القائمة عن طريق برامج محددة الأهداف ذات نقاط مرجعية وأطر زمنية واضحة. وقد أوضح المقرر الخاص السابق المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين أن جمع البيانات المفصلة حسب جميع أسس التمييز المحظورة من شأنه أن يساعد على كفاءة فعالية هذه البرامج (الوثيقة A/HRC/35/25، الفقرة ٧٦). ومعظم نظم البيانات الرسمية الدولية والوطنية لا تزال لا تحتسب بدقة المهاجرين غير النظاميين، على الرغم من وجود الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، و اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، ١٩٧٥ (رقم ١٤٣)، التي تنطبق على جميع العمال المهاجرين.

ثالثا - تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: إيجاد بيئة مواتية وإصلاح الإطار المؤسسي

٤٨ - سوف يعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية الجمعية العامة على مستوى رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ للمرة الأولى منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، وسيكون فرصة للاستعراض المتبادل لتحديات التنفيذ. وعلى الرغم من أن مؤتمر القمة سيكون منبرا لأصحاب المصلحة لتبادل أفضل الممارسات، فقد كانت العقبات التي تعترض التنفيذ الفعال بالفعل موضوع كثير من النقاش والحوار.

ألف - اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان

٤٩ - للوعد الطموح الوارد في خطة عام ٢٠٣٠ الذي مفاده إعمال حقوق الإنسان المكفولة للجميع جذور راسخة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تحدد التزامات الدول باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وتعزيزها. ونحو ٩٢ في المائة من الغايات، البالغ عددها ١٦٩ غاية، مربوطة بالحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهدين الدوليين وهما: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تقر بالحق في الغذاء.

٥٠ - وعدم ذكر خطة عام ٢٠٣٠ معظم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم إشارتها إلا مرة واحدة إلى حقوق الإنسان في جميع الأهداف لا يعني أن حقوق الإنسان هي مجرد عارض

عليها^(٦٣). بل إن النجاح في تنفيذ الأهداف إنما يتطلب وضع حقوق الإنسان في صلب عملية رسم السياسات^(٦٤). ويقر النهج القائم على حقوق الإنسان في تنفيذ الأهداف بوجود معالجتها معالجة كلية لأنها، مثلها مثل حقوق الإنسان، مترابطة وغير قابلة للتجزئة ومتواشجة. ويمكن هذا النهج الدول من وضع برامج وأدوات سياسية متماسكة مصممة بحيث تلائم السياقات المحلية لإدماج مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المشاركة العالمية وعدم القابلية للتجزئة والمساواة وعدم التمييز والمساءلة وسيادة القانون.

٥١ - واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان يعكس أيضا الفهم الذي مفاده أن الحق في الغذاء والأهداف يعزز كل منهما الآخر: إذ يمكن أن توفر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أساسا وإرشادا قانونيين لازمين لتنفيذ الأهداف، ويمكن أن تزيد الأهداف من الدعم المقدم بهدف إعمال هذه الحقوق^(٦٥). والتصديق على صكوك حقوق الإنسان خطوة مهمة أولى في سبيل سد الثغرات على الصعيد الوطني. وينبغي للدول أن تقر بوجه عام بالتزاماتها بوصفها مكلفة بمسؤولية إزاء الأفراد والفئات من أصحاب حقوق. وأصحاب الحقوق ليسوا مجرد متلقين سلبيين، بل إنهم عناصر فاعلة رئيسية في الأهداف، ولهم حق مطالبة الدولة بتلك الحقوق عندما تظل دون إعمال. وينبغي أن يركز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الوصول إلى العدالة والمشاركة الشاملة للجميع (الهدف ١٧)، وهو ما كان أحد العناصر المهمة أيضا خلال العملية التحضيرية للأهداف^(٦٦).

٥٢ - وينبغي لآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، وهيئات المعاهدات، والاستعراض الدوري الشامل، أن تُدمج على نحو أكثر منهجية في التخطيط الوطني المتعلق بأهداف التنمية المستدامة (الوثيقة A/HRC/40/34، الفقرة ٢٣). وقد عملت المقررة الخاصة عن كئيب مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها ومع لجنة الأمن الغذائي العالمي لتعزيز الحق في الغذاء بوصفه جزءا من الهدف ٢. وناقش الأهداف المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في اجتماعهم السنوي الرابع والعشرين. وعملا بالقرار ٢٤/٣٧، عقّد مجلس حقوق الإنسان، اجتماعات بين الدورات لمناقشة المسائل المركزية في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود في عام ٢٠١٩. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى إجراءات تتسم بمزيد من التنسيق والتماسك بين نيويورك وجنيف لكفالة أن تستخدم الحكومات معارفها المتعلقة بآليات حقوق الإنسان ليُسترشد بها في عملية أهداف التنمية المستدامة (الوثيقة A/HRC/40/34، الفقرة ٣٢).

(٦٣) انظر الفقرة ٧ من خطة عام ٢٠٣٠، التي تذكر صراحة الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي، والغاية ٤-٧، وهي الجزء الوحيد من أهداف التنمية المستدامة الذي يستخدم مصطلح "حقوق الإنسان".

(٦٤) United Nations Sustainable Development Group, Human Rights Working Group, "The human rights-based approach to development cooperation: towards a common understanding among United Nations agencies" (2003).

(٦٥) Christophe Golay, *No One Will be Left Behind: the Role of United Nations Human Rights Mechanisms in Monitoring the Sustainable Development Goals that Seek to Realize Economic, Social and Cultural Rights*, Academy Briefing No. 11 (Geneva, Geneva Academy of International Law and Human Rights, January 2018), p. 6.

(٦٦) Statement by the United Nations High Commissioner for Human Rights, Navi Pillay, on "Addressing inequalities in the SDGs: a human rights imperative for effective poverty eradication" at the Open Working Group on Sustainable Development Goals, eighth session, 4 February 2014.

باء - تعزيز المراقبة والمساءلة

٥٣ - نظرا إلى مقاومة الدول خلال عملية الصياغة، لا تنص خطة عام ٢٠٣٠ إلا على المتابعة والاستعراض اللذين يتضمنان الاستعراضات الوطنية الطوعية والإرشادات غير الملزمة الخاضعة لاستعراض الأقران، بدلا من المساءلة. وتشجّع الدول الأعضاء على أن تجري استعراضات منتظمة وشاملة للجميع للتقدم المحرز على الصعيد الوطني ودون الوطني، وهي استعراضات تتولى زمام قيادتها وتتحكم في مسارها البلدان نفسها، وأن تقدم النتائج التي توصلت إليها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى (خطة عام ٢٠٣٠، الفقرة ٧٩). ولا توجد متطلبات إضافية تتصل بتواتر تلك الاستعراضات أو انتظامها. ونتيجة لضيق الوقت المخصص لمناقشة الاستعراضات في الاجتماعات السابقة للمنتدى، وقلة التفاعل مع المجتمع المدني، فقد انتقد البعض الاستعراضات معتبرا إياها "محاولة متسارعة لتجميع شتات تقرير لتقدمه في نيويورك، دون اغتنام فرصة جعلها عملية تمثل 'تنويجا للجهود الوطنية بحق' لتنفيذ الخطة"^(٦٧).

٥٤ - ويدرك الأمين العام وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة الدول بأن عملية تقديم التقارير المنطلقة من القاعدة إلى القمة ينبغي أن تكون مفتوحة وشاملة للجميع وتشاركية وشفافة أمام الكل وتحترم حقوق الإنسان وتركز بوجه خاص على أشد الفئات فقرا وأكثر ضعفا وتحلفا عن الركب (خطة عام ٢٠٣٠، الفقرتان ٧٤ (د) و (ه)). وفي بعض البلدان، مثل غواتيمالا وفنلندا، عززت الاستعراضات الوطنية الطوعية اتباع نهج شامل للحكومة بأكملها والمجتمع بأسره في التنفيذ^(٦٨). بيد أن الاستعراضات ليست موحدة، مما يُصعب من مقارنة التقدم المحرز بين البلدان، ولا تقدم جميع الدول تقاريرها عن كل هدف، على الرغم من الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة.

٥٥ - وأما المنتدى السياسي الرفيع المستوى، فهو "جيد بقدر جودة العملية التي تغذيه"، وحتى الآن، لم يصبح هيئة رقابية فعالة ومستقلة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٦٩). وينبغي للدول أن تقدم تقارير عن أهداف التنمية المستدامة بصورة أشمل، وتضمن إجراء مزيد من المشاورات مع أصحاب المصلحة أثناء العملية، وتوسع نطاق المناقشات للتركيز على التقدم الملموس المحرز في إطار الأهداف، دون إغفال أشد فئات السكان ضعفا. وينبغي للدول أن تدعم الحق في الغذاء وأن تضع آليات لتقييم تخطيط التدخلات المتعلقة بالتغذية وميزنتها ونتائجها. ويمكن أن تساعد مرصود وطنية، مثل تلك التي أنشئت في إسبانيا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية، في تعزيز تلك الجهود.

(٦٧) Moizza Binat Sarwar and Susan Nicolai, "What do analyses of voluntary national reviews for Sustainable Development Goals tell us about 'leave no one behind'?", briefing note (London, Overseas Development Institute, 2018), p. 6

(٦٨) Karina Cázarez-Grageda, "The whole of Government approach: initial lessons concerning national "The whole of و coordinating structures for the 2030 Agenda and how review can improve their operation" society approach: levels of engagement and meaningful participation of different stakeholders in the review 'process of the 2030 Agenda", discussion papers (Partners for Review, March 2019 and October 2018) <https://sdg.iisd.org/news/p4r-examines-whole-of-government-whole-of-society-approaches-in-2030-agenda-reviews/>

(٦٩) International Institute for Sustainable Development, "Overseeing Agenda 2030: how to avoid a repeat of the Commission on Sustainable Development" www.iisd.org/library/how-avoid-repeat-commission-sustainable-development

٥٦ - ويتوخى الهدف ١٧ إشراك شركاء دوليين، من قبيل الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، للمساعدة على تنفيذ الأهداف. وتوفر المبادئ التوجيهية الطوعية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي والإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية الذي اعتمده اللجنة للدول والجهات الفاعلة الحكومية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص الأدوات المرجعية الرئيسية للحكومة الفاعلة في مجال الأغذية والزراعة والتغذية. ومن شأن إتاحة فرص آمنة للعناصر الإعلامية الفاعلة والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان للتحقق من إحراز تقدم في إطار الأهداف وتقديم تقارير عنه، بما يتفق مع الحق في حرية التعبير وفي الحصول على المعلومات، أن يقدم مساعدة رقابية إضافية وأن يسائل الدول عن تقاعسها عن العمل. أمّا تعزيز الشفافية في عملية أهداف التنمية المستدامة، وتيسير الحوار بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، فمن شأنهما أن يعززا ضمان وفاء الدول بواجباتها الناشئة عن قانون حقوق الإنسان وعملها على تحقيق الأهداف.

جيم - تخصيص موارد مالية إضافية

٥٧ - تعثر إلى حد كبير إحراز تقدم في إطار خطة عام ٢٠٣٠ بسبب عدم كفاية التمويل. وقد انتهى صندوق النقد الدولي إلى أن تحقيق الأهداف يستلزم إنفاق مبلغين إضافيين هما: ٥,٥ تريليون دولار في عام ٢٠٣٠ للبلدان النامية المنخفضة الدخل، و ٢,١ تريليون لاقتصادات الأسواق الناشئة^(٧٠). وتؤكد فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية أن تعبئة التمويل الكافي لا يزال يمثل تحدياً كبيراً أمام التنفيذ، وتشير إلى أن الاستثمارات التي لا غنى عنها لتحقيق الأهداف لا تزال تعاني من نقص التمويل^(٧١).

٥٨ - ولا تتماشى جميع وسائل التمويل والاستثمار بالتساوي مع نهج التنفيذ الكلي والقائم على حقوق الإنسان. فالتمويل الفعال لأهداف التنمية المستدامة هو ذلك الذي يراعي طبيعتها المترابطة وضرورة التمكين والمشاركة المنطلقين من القاعدة إلى القمة. وينبغي للدول أن ترحب المشاريع المستدامة التي تجتذب المستثمرين والحكومات، بما في ذلك زراعة المحصول الواحد المعتمدة على الصناعة، أو السدود الكبيرة الحجم، أو البنى التحتية اللازمة للتجارة والتصدير لمسافات طويلة، أو المدن الخضراء التي تستضيف السكان المهاجرين. وإجراء تقييم دقيق ومسبق من منطلق حقوق الإنسان للمشاريع المقترحة، التي تمول عن طريق التمويل المختلط والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والاستثمارات الخاصة، ينبغي أن يتحقق من توافقها مع حقوق الإنسان. وينطبق الأمر نفسه على الصكوك القائمة على الدين، مثل السندات الخضراء وسندات أهداف التنمية المستدامة، التي تزيد من مستوى مديونية البلدان ومخاطر التخلف عن السداد.

٥٩ - وينبغي للبلدان المانحة أن تخصص مزيداً من الموارد المالية للأهداف، بما يتفق مع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يلزم الدول بتخصيص أكبر قدر من الموارد المتاحة من أجل إعمال حقوق الإنسان تدريجياً. وقد قدمت ٨ من أصل ٢٥ من البلدان المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٧٨ في المائة من المعونة المخصصة لـ "حقوق الإنسان" و ٧١ في المائة من المعونة المخصصة لـ "مشاركة المجتمع المدني"، وهو ما يشير إلى قلة الدعم

(٧٠) Victor Gaspar and others, "Fiscal policy and development: human, social, and physical investment for the SDGs", IMF Staff Discussion Note, SDN/19/03 (IMF, January 2019)

(٧١) *Financing for Sustainable Development Report 2019* (United Nations publication, Sales No. E.19.I.7), p. xvii

المقدم في مجال تنفيذ الأهداف باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان^(٧٢). وهناك عدد قليل من البلدان التي تفي حاليا بالنسبة المستهدفة للإنفاق على المعونة الدولية، وهي ٠,٧ في المائة، ويتعهد عام ٢٠١٥ بتقديم ١٠٠ بليون دولار إلى الصندوق الأخضر للمناخ، وفقا للهدف ١٣.

٦٠ - وينبغي للدول أن تجدد التزامها بخطة عمل أديس أبابا لعام ٢٠١٥ الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي توفر إطارا عالميا لتمويل التنمية المستدامة وتعزيز العمل الجماعي، والتي قد حفزت بالفعل العديد من مشاريع التنمية المستدامة ذات الصلة بالحق في الغذاء، ومنها مشروع جبل إغون لتوفير سبل العيش، الذي يهدف إلى تمكين ٣٠ ٠٠٠ من أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة في كينيا عن طريق نموذج استثمار مبتكر^(٧٣).

٦١ - وقد تتيح الاستثمارات في المياه النظيفة والطاقة، والحصول على الأراضي، والمساواة بين الجنسين، والتعليم، والأمن الغذائي، والركائز الأخرى للأهداف فرصا لتحقيق الربح، ولكنها أيضا تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية. ومن المهم ألا يتحول الحق في الغذاء إلى سلعة، وأن توفر التسهيلات على أساس الاحتياجات لا على أساس العائد المالي، وألا يوسع الترحيح من النظم الزراعية والغذائية فجوة عدم المساواة بين الموردين وأصحاب الحقوق^(٧٤).

دال - التوفيق بين الغايات الجزأة والمتنافسة

٦٢ - أدى التجزؤ والازدواجية والتناقضات بين الأهداف إلى التعثر في تنفيذها، لكن ينبغي للدول أن تضع السياسات التي تسلط الضوء على أوجه التكامل أو الروابط الإيجابية بين الأهداف، بدلا من المفاضلات المتصورة^(٧٥). فالغايات المتصلة بالقضاء التام على الجوع مرتبطة بالقضاء على الفقر المدقع والتقدم المحرز في إطار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى^(٧٦). والأهداف المتعلقة بالفقر والصحة، المرتبطة ارتباطا وثيقا بالحق في الغذاء والتغذية، هي من بين أشد الأهداف ارتباطا في العموم بالتقدم المحرز في إطار الأهداف الأخرى^(٧٧). والأهمية النسبية لهذه الروابط، وما إذا كانت ترقى إلى مستوى أوجه التكامل أو المفاضلات يمكن أن تتفاوت حسب المنطقة أو السياق الاجتماعي الاقتصادي. ولكن ينبغي

(٧٢) Brian Tomlinson, AidWatch Canada, "Implementing a human rights-based approach: lessons from the experience of providers of international assistance" in *Policy Research on the Implementation of a Human Rights-Based Approach in Development Partnerships* (Quezon City, Philippines, CSO Partnerships for Development Effectiveness, January 2018), p. 26

(٧٣) Government Offices of Sweden, "Implementing the Addis Ababa Action Agenda to achieve the 2030 Agenda for Sustainable Development: a selection of innovative examples", p. 18

(٧٤) Tomaso Ferrando, "COP24: ten years on from Lehman Brothers, we can't trust finance with the planet", *The Conversation*, 3 December 2018

(٧٥) Report of the expert group meeting on advancing the 2030 Agenda: interlinkages and common themes at the HLPF 2018, January 2018, p. 9

(٧٦) Brijesh Mainali and others, 'Evaluating synergies and trade-offs among Sustainable Development Goals (SDGs): explorative analyses of development paths in South Asia and Sub-Saharan Africa', *Sustainability*, vol. 10, No. 3, March 2018

(٧٧) Prajal Pradhan and others, "A systematic study of Sustainable Development Goal (SDG) interactions", *Earth's Future*, vol. 5, p. 1174

للدول أن تعتمد سياسات تحقق التوازن بين جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

٦٣ - ولا ترد في خطة عام ٢٠٣٠ ما يفيد نصيحة الدول بتحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة أولاً، ولكن الدول ما فتئت تنفذ الأهداف عموماً وفقاً لمنظومة مفاهيم التنمية التقليدية غير المحققة للاستدامة، أي إعطاء الأولوية للأهداف التي تخص التنمية الاقتصادية من أجل زيادة الرفاهية، مع تجاهل الاستدامة البيئية^(٧٨). وأكثر المفاضلات بين أهداف التنمية المستدامة شيوعاً هي المفاضلة بين الأهداف ٣ و ١٢ و ١٥، التي تعني أن تستثمر البلدان إتماً في تحسين الرعاية الصحية وإتماً في سبل حماية البيئة والاستهلاك والإنتاج المسؤولين، لكن ليس في الثلاثة عناصر كلهم معاً^(٧٩). ومن ضمن المفاضلات الأخرى تحويل الأراضي الزراعية إلى إنتاج الوقود الحيوي، وهو ما يترتب عليه التوسع في الوصول إلى الطاقة (الهدف ٧) لكن مع النيل من غايات إنتاج الغذاء المدرجة تحت الهدف ٢.

٦٤ - ويسمح إدراج الأهداف البيئية بين أهداف التنمية المستدامة الختامية بافتراض غير دقيق مفاده أن الاستدامة البيئية أقل أهمية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو منفصلة عنها. ويعزز الهدف ٢ اتباع نهج موجه نحو الإنتاج في منظومات الأغذية والتغذية، لكن ضمان قدر كاف من الجودة والكمية بوصفه جزءاً من الحق في الغذاء يتطلب نظرة تتجاوز الإنتاجية وتسلم بالروابط الإيجابية بالنظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية في المحيطات (الهدفان ١٤ و ١٥). فعمل البيئة الطبيعية كما ينبغي شرط مسبق ضروري لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وإعمال الحق في الغذاء. والهدف ١٣، المتعلق بتغير المناخ، على وجه الخصوص، هدف أساسي، إذ إن إعمال الحق في الغذاء يعتمد على تحويل المنظومات الغذائية بعيداً عن الزراعة المعتمدة على الصناعة، وهو ما له آثار ضارة على الصحة البيئية والصحة البشرية، وهو كذلك سبب رئيسي من أسباب تغير المناخ (انظر الوثيقة A/70/287).

هاء - بناء القدرات في مجال آليات جمع البيانات وتقديم التقارير

٦٥ - على الدول، كي توائم الخطط الإنمائية الوطنية وسياسات أهداف التنمية المستدامة، مع التزامات حقوق الإنسان أن تجمع البيانات ذات الصلة وتقيسها وتنظمها، خاصة تلك المتعلقة بالفئات السكانية التي كثيراً ما يتركها الركب خلفه. فأهداف التنمية المستدامة، على خلاف الأهداف الإنمائية للألفية، تستلزم استخدام مؤشرات أداء إحصائية للكشف عن التقدم المحرز عالمياً واتخاذ القرار بناء على الأدلة لضمان الاتساق في السياسات. فإطار المؤشرات العالمية، وهو من إنتاج فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المنبثق عن اللجنة الإحصائية، يتضمن ٢٣٢ مؤشراً فريداً تؤدي دور المقاييس المرجعية التي تقيس التقدم المحرز وتقدم التقارير عن النتائج إلى مختلف أصحاب المصلحة (انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٧١). لكن دون بيانات كافية، تصبح المؤشرات بلا قيمة. وينبغي للدول أيضاً أن تستفيد من المشاورات الجارية مع فريق الخبراء من أجل الدعوة إلى إجراء التعديلات اللازمة على إطار المؤشرات العالمية.

(٧٨) المرجع نفسه.

(٧٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١١٧٥ و ١١٧٧.

٦٦ - وقد اشترطت اللجنة الإحصائية أن تُفصّل مؤشرات جميع الأهداف حسب الدخل والجنس والسن والانتماء العرقي والانتماء الإثني والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي. ولا غنى عن جمع بيانات مفصلة لاتباع نهج قائم على حقوق الإنسان ولتحديد أوجه عدم المساواة بين الفئات السكانية وفهمها. وقد أثبت التحليل الجنساني المصنف أنه ذو أهمية حيوية في أوقات النزاع والطوارئ، عندما تكون المرأة أكثر عرضة للجوع وسوء التغذية والعنف القائم على نوع الجنس^(٨٠). وقد أكدت الجمعية العامة مجدداً على دور الدول في جمع بيانات مفصلة تفصيلاً كاملاً بما يتفق مع صكوك حقوق الإنسان (انظر القرار ٦٨/٢٦١). ويجب أن يشمل القياس الفعال مشاورات حقيقية مع أصحاب المصلحة، إذ إن الإخفاء الإحصائي قد يؤدي إلى مزيد من التهميش والإهمال (الوثيقة A/HRC/31/54، الفقرة ٧٣).

٦٧ - ومن المؤسف أن لدى عدد قليل من الدول ما يكفي من الموارد والقدرة على جمع قدر كافٍ من البيانات المفصلة من أجل ملء إطار المؤشرات بالبيانات. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، لم يكن في الوسع ملء سوى أقل من نصف المؤشرات المختارة بالبيانات بسبب نقص البيانات الدقيقة المتوافرة في الوقت المناسب^(٨١). وينبغي للدول أن تعتمد على جمع البيانات الخارجي، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل ومبادرة "بيانات لإنهاء الجوع: ٥٠ × ٢٠٣٠" التي أطلقتها مؤخراً منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة ومؤسسة بيل وميليندا غيتس لجمع بيانات محسنة وسد الثغرات في المعلومات المتوافرة عن أكثر فئات السكان تهميشاً وعزلاً وإغفالاً.

واو - تشجيع إشراك القطاع الخاص إشراكاً متوازناً

٦٨ - تتوخى خطة عام ٢٠٣٠ إشراك أصحاب المصلحة على نطاق واسع، ولكن يتعين على الدول أن تكفل أن تكون مشاركة القطاع الخاص، لا سيما دوائر الصناعة، مشاركة متوازنة ومنظمة تنظيمياً وافياً. ولا يزال دمج الشركات، وتوسيع نظم الملكية الفكرية، وفرصة الإفلات من العقاب خارج إقليم الدولة التي تمنح للعناصر الفاعلة في سلسلة إمداد الشركات تشكل عوائق كبيرة تحول دون التمتع بالحقوق في الغذاء. وتدني مستوى مساءلة الجهات الفاعلة من الشركات عن انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق العمل في سلاسل التوريد، ولا سيما الشركات عبر الوطنية العاملة خارج ولاية الدولة التابعة لها، يقوض النجاح الأكبر لأهداف التنمية المستدامة والتقاضي استناداً إلى حقوق الإنسان (انظر الوثيقتين A/HRC/28/65 و A/73/164).

٦٩ - ولا يتناول إطار أهداف التنمية المستدامة إمكانية التأثير غير المشروع أو يتضمن تدابير لمنع تأثير الشركات من النيل من سلامة التعاون. بل إن الهدف ١٧ يشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وغير ذلك من أشكال إشراك أصحاب المصلحة المتعددين، وهو ما يمكن أن يزيد من الاختلالات في موازين القوة، ويؤدي إلى تفاقم التضارب بين المصالح العامة والخاصة، ويُفضي بخلاف ذلك إلى الاستفادة من الموارد المالية بوصفها وسيلة للتأثير غير المشروع على اتخاذ القرارات العامة أو رسم

(٨٠) Food Security Information Network, *Global Report on Food Crises 2019: Joint Analysis for Better Decisions*, p. 23

(٨١) Steve MacFeely and Bojan Nastav, "You say you want a [data] revolution: a proposal to use unofficial statistics for the SDG global indicator framework", Global Policy Watch

السياسات^(٨٢). ولا يرجح أن تحدث هذه الشراكات تحولاً في ممارسات الشركات، حيث إن الشركات لا تتعامل إلا مع منابر أصحاب المصلحة المتعددين والشراكات التي تعزز استراتيجيات الأعمال التجارية أو تتواءم معها^(٨٣).

٧٠ - وكثيراً ما تفتقر شركات أصحاب المصلحة المتعددين إلى الشفافية وتخضع لصورة من القضاء الدولي يقع خارج نطاق المساءلة. ويمكن أن تسهم أيضاً في زيادة عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، حيث إن ٥٦ في المائة من الشركات المدرجة لا تضم شريكاً من دول العالم النامي^(٨٤). ولا يوجد سوى الحد الأدنى من مشاركة الفئات المهمشة: حيث كشفت دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠٠٦ على شركات الأمم المتحدة المسجلة أن أقل من ١ في المائة من تلك الشركات تضم شريكاً من المزارعين، أو العمال والنقابات العمالية، أو الشعوب الأصلية أو النساء أو الشباب أو الأطفال^(٨٥). ومع ذلك، تتحول الدول إلى مثل تلك الشركات من أجل تمويل مشاريع البنى التحتية الكبرى، رغم ما قد يصاحبها من آثار مدمرة على الموائل الطبيعية والمجتمعات المحلية، وقد تضعف التشريعات الاجتماعية والبيئية من أجل اجتذاب المستثمرين.

٧١ - ولا يمكن للدول أن تضع المجتمع المدني على قدم المساواة مع الدول والعناصر الفاعلة في السوق، أو أن تتجاهل تركيز السلطة وتضارب المصالح الراسخين في القطاع الخاص. والتشجيع على إيجاد حيز يتسم بمزيد من التوازن وشمول الجميع والحوكمة القائمة على المشاركة يجب أن يبدأ بالدول التي تتمسك بمزيد من السلطة التنظيمية على دوائر الصناعة لكفالة احترام حقوق الإنسان وسبل حماية البيئة ومعايير العمل ومراعاتها وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان^(٨٦). ويتطلب ذلك أيضاً ضمان الوصول إلى العدالة، ولا سيما وصول أولئك الذين كثيراً ما يتركهم الركب خلفه. واستعراض الهدف ١٦ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٩ سيكشف عن التقدم المحرز في تعزيز الوصول إليها، وفي مواجهة التحديات المتبقية.

(٨٢) Committee on World Food Security, High-level Panel of Experts on Food Security and Nutrition, “Multi-stakeholder partnerships to finance and improve food security and nutrition in the framework of the 2030 Agenda” (Rome, June 2018), p. 41

(٨٣) Nora McKeon, “Are equity and sustainability a likely outcome when foxes and chickens share the same coop? Critiquing the concept of multi-stakeholder governance of food security”, *Globalizations*, vol. 14, No. 3 (2017), p. 384

(٨٤) Susan Bragdon and Carly Hayes, “Reconceiving public-private partnerships to eradicate hunger: recognizing small-scale farmers and agricultural biological diversity as the foundation of global food security”, *Georgetown Journal of International Law* (2018)

(٨٥) المرجع نفسه.

(٨٦) Working Group on Business and Human Rights, “The business and human rights dimension of sustainable development: embedding ‘protect, respect and remedy’ in SDGs implementation” (29 June 2017)

خامسا - الخلاصة والتوصيات

٧٢ - يتبنى هذا التقرير الموقف الذي يقول إن خطة عام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة على وجه التحديد، تتمتع بطاقة كامنة كفيلة بإحداث تحول في المنظومات الغذائية العالمية وإعطاء دفعة كبيرة لإعمال الحق في الغذاء وغيره من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ففي مواجهة تزايد الجوع وسوء التغذية، يجب على الدول أن تبدي الإرادة السياسية لتنفيذ الأهداف تنفيذاً شاملاً، باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، مع وضع عدم المساواة وأولئك الذين تركهم الركب خلفه في صلب عملية رسم السياسات. وكذلك يقتضي الالتزام ببرنامح تغيير عالمي أن تقدم الدول مصالح العالم أجمع على مصالح أي دولة وحدها وتبدل السياسات التي توجهها السوق بالحلول التي تجعل من الإنسان محور تركيزها، وتخصص ما يكفي من الموارد لدعم تنفيذ الأهداف.

٧٣ - وترد في طيات هذا التقرير توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي والدول من أجل تحسين فعالية أهداف التنمية المستدامة من منظور الحق في الغذاء. وقد وُضعت الممارسات الجيدة في إطار حلول تشمل المنظومة برمتها، لا مجرد تدابير علاجية إضافية مؤقتة. ومن شأن قائمة التوصيات غير الحصرية التالية أن تساعد على بناء منظومات غذائية عالمية أكثر شمولاً للجميع واستجابةً لاحتياجات التغذية واستدامةً، إضافةً إلى تعزيزها حقوق الإنسان. ومدار الأمر في تنفيذ إصلاحات ناجحة في إطار الأهداف على الوصل بين الجزر المنعزلة، وضمان قطع التزامات قابلة للقياس، وتعزيز التعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

٧٤ - ونظراً إلى القيود المفروضة على عدد الكلمات، لا يناقش التقرير الأسباب الخارجية للجوع وسوء التغذية التي تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة وتنتقص من الحق في الغذاء، من قبيل النزاع وتغير المناخ والنظام الاقتصادي الدولي الذي يدعم إضفاء الطابع التجاري والتصنيعي على الزراعة على حساب حقوق الإنسان. وإعمال الحق في الغذاء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلبان اتخاذ إجراءات فورية للتصدي لهذه الأسباب.

٧٥ - وتقدم المقررة الخاص، انطلاقاً من رأيها القائل إن إعمال الحق في الغذاء سيستفيد من النجاح في تنفيذ الأهداف وخطة عام ٢٠٣٠، التوصيات التالية إلى المنظمات الدولية:

(أ) على منظمة الأغذية والزراعة وبرنامح الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ولجنة الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، أن تقيم شراكات مع حكومات الدول والبلديات لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بوسائل منها جمع وتحليل البيانات المفصلة عن فئات السكان التي تعاني من أعلى معدلات عدم المساواة والجوع وسوء التغذية وتيسر زيادة التفاعل بين الحكومات والمجتمع المدني بشأن رسم السياسات المتعلقة بالأهداف؛

(ب) ينبغي لآليات حقوق الإنسان التي تتخذ من جنيف مقراً لها، من قبيل مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل، أن تندمج بمزيد من النشاط في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع التنسيق مع الدول والمتمتدى السياسي الرفيع المستوى لتقديم مزيد من الدعم والموارد في مجالات جمع البيانات والرصد والمساءلة والرقابة وتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان.

٧٦ - وينبغي للدول أن تقوم بما يلي:

(أ) الإقرار بأن أهداف التنمية المستدامة من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى يعزز كل منهما الآخر، واعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ الأهداف، والتصديق على جميع صكوك حقوق الإنسان، ومواءمة القوانين والسياسات الوطنية مع مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المساواة وعدم التمييز والمشاركة العالمية وعدم القابلية للتجزئة والمساءلة وسيادة القانون؛

(ب) الإدماج المنهجي لآليات حقوق الإنسان في تخطيط أهداف التنمية المستدامة وتوطينها على الصعيد الوطني، وكفالة زيادة التنسيق والتماسك في الإجراءات بين نيويورك وجنيف؛

(ج) اعتماد رؤية شاملة لعدم المساواة تركز على الأسباب الجذرية للاستبعاد، وتنفيذ تدابير اقتصادية كلية تفضي إلى تحقيق نمو عادل وشامل للجميع ومستدام، وقياس جميع الآثار التوزيعية للسياسات الضريبية على جميع شرائح الثروة وإعادة توزيع الثروة من خلال السياسات الضريبية التدريجية؛

(د) توسيع نطاق سبل الحماية الاجتماعية والاستثمارات في الخدمات العامة بما يتفق مع توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ بشأن الأراضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، ٢٠١٢، وتجنب التدابير النقشفية الليبرالية الجديدة وغيرها من السياسات الاقتصادية التي تفكك شبكات الأمان الاجتماعي القائمة؛

(هـ) اعتماد تدخلات سياساتية استراتيجية تمكن وتشرك النساء اللاتي تركهن الركب خلفه الناحية الهيكلية عن طريق تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الاقتصادية من قبيل الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية، وإزالة الحواجز التي تعترض سبيل الحصول على الغذاء والموارد الإنتاجية والإنصاف في تعويض المرأة عن العمل غير المدفوع الأجر والآخر غير الرسمي وفقا للتوصية العامة رقم ٣٤ الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن حقوق المرأة الريفية؛

(و) تنظيم مشاركة الأطفال في القطاع الزراعي بما يتسق مع متطلبات منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن العمل واتفاقية حقوق الطفل، وحماية حق الأطفال في التعلم وحظر الإعلان عن بضائع غير صحية موجهة إلى الأطفال والشباب؛

(ز) الاستثمار في التنمية والتجديد في الريف عن طريق تعزيز التكامل بين الريف والحضر، وزيادة فرص وصول أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة إلى الأسواق وتمويل البنى التحتية الريفية والبحوث الزراعية والخدمات الإرشادية؛

(ح) حماية حقوق الفلاحين والمجتمعات الريفية في الأراضي والموارد الإنتاجية، بما في ذلك الحقوق العرفية، وفقا لإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية الذي اعتمدت مؤخرا؛

(ط) إبداء قدر أكبر من العناية بالشعوب الأصلية في عملية أهداف التنمية المستدامة، والمشاركة والتشاور معها بشأن استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ،

وفقا لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وضمن أن يُوفّر لها العمل اللائق والتعليم، وخاصةً نساءها وفتياتها؛

(ي) إعادة تقييم المصالح المكتسبة والحوافز وعلاقات القوة المتضمنة في المنظومات الغذائية الصناعية المتعمدة على المواد الكيميائية الزراعية ومواجهتها، وتهيئة بيئة آمنة وشاملة للجميع وخالية من الفقر للمنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة عن طريق زيادة الاستثمارات في الإيكولوجيا الزراعية؛

(ك) رفض الخطاب المفعم بكره الأجانب والانقسام والزيغ الموجه إلى المهاجرين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا، وتقديم كل سبل حماية حقوق الإنسان إلى غير المواطنين، وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ل) حماية المهاجرين، بوصفهم أصحاب حقوق، من التمييز في جميع مراحل عملية الهجرة وإتاحة حرية وصولهم إلى العدالة دون قيود، ولا سيما فيما يتعلق بالحق في الغذاء؛

(م) استحداث استراتيجيات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل تكفل تمكّن السكان المهاجرين من إطعام أنفسهم مصونين الكرامة وحصولهم على فرص العمل اللائق واستفادتهم من برامج الحماية الاجتماعية؛

(ن) المشاركة بنشاط في عملية متابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، وتقديم استعراض وطني طوعي سنويا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى متضمنا تقريرا عن التقدم المحرز في إطار كل هدف من الأهداف؛

(س) بناء قدرات السلطات على الصعيد الوطني بما يؤهلها لتوفير ما يكفي من الرقابة والمساءلة، والأهم من ذلك، آليات الانتصاف، والتنسيق مع الجهات الفاعلة غير الحكومية للمساعدة في الرصد؛

(ع) إجراء تقييمات مسبقة من منطلق مجال حقوق الإنسان لمشاريع التنمية المستدامة المقترحة الممولة من التمويل المختلط وضمن أن تنهض المشاريع بالفعل بالحق في الغذاء ولا تُعتبر مجرد فرص لتحقيق الربح؛

(ف) تخصيص مزيد من الموارد المالية لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتصلة بالحق في الغذاء، وإبداء الالتزام مجددا بخطة عمل أديس أبابا وغيرها من الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالتمويل؛

(ص) إجراء تحليل منهجي قائم على البيانات للصلوات القائمة ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة لإعطاء الأولوية للأهداف على المستوى الاستراتيجي، مع تحقيق أقصى قدر من النكامل وتجنب المفاضلات الضارة. وينبغي إعطاء الأولوية للأهداف المتصلة بتغير المناخ وحماية البيئة مقترنة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية؛

(ق) تعيين موظفين كبار معينين بالبيانات وبناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية بما يؤهلها لجمع بيانات مفصلة، لا سيما تلك المتعلقة بالفئات السكانية التي تعاني من درجة شديدة

من عدم المساواة، والعمل مع الجهات الفاعلة من غير الدول التي لديها القدرة على دعم جهود جمع البيانات؛

(ر) تنظيم مشاركة الجهات الفاعلة من الشركات الخاصة في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما يكفل تمكن الفئات التي تعاني من درجة شديدة من عدم المساواة من المشاركة، ومنها النساء والأطفال والشعوب الأصلية والفلاحون والمهاجرون، في عمليتي الحوكمة واتخاذ القرار؛

(ش) وضع ضمانات مناسبة لمنع التأثيرات السلبية على الحوكمة في مجال التغذية ومساءلة الشركات عن التلاعب والتضليل الإعلامي، في إطار تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥) وفقا لنهج قائم على حقوق الإنسان؛

(ت) التصدي للأخطار المحدقة بالحق في الغذاء والمنظومات الغذائية العالمية من جراء تغير المناخ والنزاع والسياسات الاقتصادية، عن طريق اتباع التوصيات الواردة في تقارير المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء، الواردة في الوثائق A/HRC/37/61 و A/72/188 و A/70/287.